

الصفحة

الموضوع

٣

الحكمة

٥

الإهداء

٧

مقدمة عامة

٨

خطة البحث

الباب الأول

٩

الديمقراطية وصورها وأساليبها

التفصيل الأول :

١٣

مفهوم الديمقراطية

التفصيل الثاني :

١٧

صور وأشكال الديمقراطية ووسائلها

البحث الأول :

١٩

الديمقراطية المباشرة ووسائلها

١٩

أولاً : مضمون الديمقراطية المباشرة

٢٠

ثانياً : تطبيقات ووسائل الديمقراطية المباشرة

٢١

كيفية ممارسة الحكم وفقاً للديمقراطية المباشرة

٢٢

ثالثاً : فلاسفة الديمقراطية المباشرة

٢٣

رابعاً : التطبيقات المعاصرة للديمقراطية المباشرة

٢٥

خامساً : تقييم الديمقراطية المباشرة

٢٥

نقد الأسلوب المباشر في الحكم

المبحث الثانى :

٢٩

الديمقراطية النيابية ووسائلها

المطلب الأول :

٣١

تاريخ ظهور ومضمون الديمقراطية النيابية

المطلب الثانى :

التفسير والطبيعة القانونية للديمقراطية

٤١

النيابية

٤٥

طبيعة ونوع الوكالة أو النيابة فى الديمقراطية النيابية

٤٦

النوع والمرحلة الأولى : الوكالة الخاصة والإلزامية

٤٦

* نتائج هذا التكيف للوكالة

٤٨

* المآخذ على هذا التكيف للوكالة

٤٩

النوع والمرحلة الثانية : الوكالة العامة والمطلقة

٥٠

* نتائج هذا التكيف للوكالة

٥٥

النوع والمرحلة الثالثة : الوكالة المختلطة

٥٦

* ملامح هذا التكيف

٥٦

* اتفاق هذا التكيف مع الواقع فى الأنظمة السياسية

٥٦

الحديثة

المطلب الثالث :

٦١

وسيلة الديمقراطية النيابية (الانتخاب)

٦٢

أولاً - بالنسبة للتكيف القانونى للانتخاب

٦٤

موضوع ملاحظات على موضوع التكيف القانوني للانتخاب ...

٦٦

موضوعاً: بالنسبة لأنواع الانتخاب

٦٦

١- المقصود بالانتخاب المقيد أو المحدد

٦٦

* تحديد أو تقييد الانتخاب بالقدرة المالية

٦٧

* تحديد أو تقييد الانتخاب بالكفاية العلمية

٦٨

ب- المقصود بالانتخاب العام

٦٩

ثالثاً: بالنسبة لنظم الانتخاب

٧٠

رابعاً: بالنسبة لشروط الانتخاب

٧١

١- شرط الجنسية

٧١

٢- شرط السن

٧٣

٣- شرط عدم وجود مانع من ممارسة الانتخاب

٧٣

خامساً: بالنسبة للإجراءات الانتخابية والقوى المؤثرة في الانتخاب وطرق إفساده أو تشويهه

٧٥

المبحث الثالث:

٧٥

الديمقراطية شبه المباشرة ووسائلها

٧٧

المطلب الأول:

٧٧

مضمون الديمقراطية شبه المباشرة

٧٩

المطلب الثاني:

٧٩

وسائل الديمقراطية شبه المباشرة

٧٩

أولاً: الاستفتاء الشعبي

٨٠

* الاستفتاء الشخصي والاستفتاء الموضوعي

- * الاستفتاء الاختياري والاستفتاء الإجباري ٨٠
- * الاستفتاء الاستشاري والاستفتاء الملزم ٨٠
- ثانياً : الاعتراض الشعبي ٨١
- ثالثاً : الاقتراح الشعبي ٨١
- رابعاً : الإقالة والحل والعزل ٨٢
- أ - الإقالة ٨٢
- ب- الحل ٨٣
- ج- العزل ٨٤

الباب الثاني

النظام الانتخابي

- ٨٧
- ٨٩ تقسيم الفصل الأول :
- ٩١ النظم الانتخابية بصفة عامة المبحث الأول :
- ٩٣ الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر... أولاً : معيار التقسيم ٩٣
- ٩٣ ثانياً : مضمون الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر... ٩٣
- ٩٤ ثالثاً : تطبيقات الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر... ٩٤
- أ - تطبيقات نظام الانتخاب المباشر ٩٤
- ب- تطبيقات نظام الانتخاب غير المباشر ٩٥

الموضوع
رابعاً : تقييم نظامى الانتخاب المباشر والانتخاب غير

٩٩

المباشر

٩٩

١- مزايا و عيوب الانتخاب المباشر

١٠٠

١- المزايا

١٠٠

٢- العيوب

١٠٠

ب- مزايا و عيوب الانتخاب غير المباشر

١٠٠

١- المزايا

١٠١

٢- العيوب

المبحث الثانى :

الانتخاب الفردى والانتخاب بالقائمة

١٠٣

والانتخاب المختلط

١٠٣

أولاً : معيار التقسيم

ثانياً : مضمون الانتخاب الفردى والانتخاب بالقائمة

١٠٤

والانتخاب المختلط

١٠٥

* أنواع الانتخاب بالقائمة

١٠٥

أ- نظام القوائم المغلقة

١٠٥

ب- نظام القوائم المفتوحة

ثالثاً : تطبيقات الانتخاب الفردى والانتخاب بالقائمة

١٠٧

والانتخاب المختلط

١٠٧

أ- تطبيقات نظام الانتخاب الفردى

١٠٨

ب- تطبيقات نظام الانتخاب بالقائمة

ج- تطبيقات النظام المختلط للانتخاب ١٠٩

رابعاً : تقييم الانتخاب الفردى والانتخاب بالقائمة والنظام

المختلط ١١٠

أ - تقييم نظام الانتخاب الفردى ١١٠

١ - المزايا ١١٠

٢ - العيوب ١١١

ب - تقييم نظام الانتخاب بالقائمة ١١٣

١ - المزايا ١١٣

٢ - العيوب ١١٤

ج - تقييم النظام المختلط ١١٦

١ - المزايا ١١٦

٢ - العيوب ١١٧

المبحث الثالث :

طريقة تحديد الفائز فى الانتخاب وكيفية

توزيع المقاعد النيابية وتقييمها ١١٩

المطلب الأول :

طرق ونظم تحديد الفائز وتوزيع المقاعد

النيابية ١٢١

أولاً : طريقة ونظام الأغلبية ١٢١

أ - الأغلبية البسيطة أو النسبية ١٢١

ب - الأغلبية المطلقة ١٢٣

الصفحة	الموضوع
١٢٦	ثانياً : طريقة أو نظام التمثيل النسبي المطلب الثاني :
	تقييم طرق ونظم تحديد الفائز وتوزيع المقاعد النيابية
١٣١	أولاً : تقييم نظام الانتخاب بالأغلبية
١٣١	أ - المزايا
١٣١	ب - العيوب
١٣٢	ثانياً : تقييم نظام الانتخاب مع التمثيل النسبي
١٣٢	أ - المزايا
١٣٣	ب - العيوب
	الفصل الثاني :
	النظام الانتخابي في مصر في قضاء المحكمة الدستورية العليا
١٣٥	المبحث الأول :
	أحكام المحكمة الدستورية العليا في مصر المتعلقة بالنظام الانتخابي
١٣٧	* لمحة تاريخية
١٣٧	أولاً : الأخذ بنظام الانتخاب الفردي
١٣٨	ثانياً : الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة وبنظام مختلط
١٣٩	أ - الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة
١٣٩	١ - بالنسبة لانتخابات مجلس الشورى

١٣٩ ٢ - بالنسبة لانتخابات المجالس الشعبية المحلية

١٤٠ ٣ - بالنسبة لانتخابات مجلس الشعب

١٤٠ ب - الأخذ بنظام مختلط

١٤٠ ١ - بالنسبة لانتخابات المجالس الشعبية المحلية

١٤١ ٢ - بالنسبة لانتخابات مجلس الشعب

١٤١ ثالثاً : العودة إلى نظام الانتخاب الفردي

المطلب الأول :

قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم

دستورية النصوص التي طبقت نظام

١٤٣ الانتخاب بالقوائم الحزبية

أولاً : حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية

النصوص التي أخذت بنظام الانتخاب بالقوائم الحزبية

١٤٣ في انتخابات مجلس الشعب

١٤٤ أ - واقعات القضية

١٤٦ ب - دفوع وطلبات الحكومة وردود المحكمة عليها

١٤٦ ١ - الدفع بعدم اختصاص المحكمة

١٤٧ ٢ - طلب الحكم بانتهاء الخصومة

١٤٨ ج - طلبات المدعى وحججه

١٥٠ د - حكم المحكمة وأسس وأسانيده

١ - الحرمان من إحدى الحريات وأحد الحقوق العامة التي

كفلها الدستور (مخالفة المادة ٦٢ من الدستور)

الصفحة	الموضوع
١٥١	- الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة
١٥٣	- ردود المحكمة على الحجج والأسانيد الموضوعية للحكومة
١٥٣	خروج المشرع على حدود وضوابط السلطة التقديرية له في هذا المجال
١٥٤	نظام تعدد الأحزاب الذي نص عليه الدستور لا يعنى المساس بالحقوق والحريات العامة التي كفلها الدستور ذاته
١٥٥	انياً : حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية النصوص التي أخذت بنظام القوائم الحزبية في انتخابات مجلس الشورى
١٥٥	- واقعات القضية
١٥٧	* ملاحظات على واقعات القضية
١٥٨	ب - دفوع وطلبات الحكومة وردود المحكمة عليها
١٥٨	١ - الدفوع والطلبات السابق إيدؤها في قضية مجلس الشعب (الدفع بعدم الاختصاص، وطلب الحكم بانتهاء الخصومة)
١٥٩	ب - الدفوع والطلبات الخاصة بهذه القضية (الدفع بعدم قبول الدعوى لانتهاء مصلحة المدعى)
١٦٠	ج - نصوص المواد محل البحث في مدى دستورتها

١٦٢

د - حكم المحكمة وأسس وأسانيده
 ثالثاً : حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية
 النصوص التي أخذت بنظام الانتخاب بالقوائم الحزبية

١٦٣

في انتخابات المجالس الشعبية المحلية

١٦٣

أ - واقعات القضية

١٦٥

ب - دفوع وطلبات الحكومة وردود المحكمة عليها

١٦٥

١ - الدفع بعدم قبول الدعوى

١٦٧

٢ - الدفوع والطلبات والأسانيد الأخرى

ج - النصوص المطلوب الحكم بعدم دستورتيتها وموقف

١٦٧

المحكمة الدستورية العليا منها

١٦٩

د - حكم المحكمة وأسس وأسانيده

المطلب الثاني :

قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم

دستورية النصوص التي طبقت نظام

١٧١

الانتخاب المختلط

١٧٢

أولاً : واقعات القضية

١٧٥

ثانياً : دفوع وطلبات وحجج الحكومة وردود المحكمة عليها

أ - الدفع بعدم اختصاص المحكمة الدستورية العليا ورد

١٧٦

المحكمة عليه

١٧٦

١ - أساس الدفع

١٧٦

٢ - رد المحكمة

الصفحة	الموضوع
١٧٧	ب - الدفع بعدم قبول الدعوى ورد المحكمة عليه
١٧٧	١ - أساس الدفع
١٧٧	٢ - رد المحكمة عليه
١٧٨	ج - طلب رفض الدعوى ورد المحكمة عليه
١٧٨	١ - أساس الطلب
١٧٩	٢ - رد المحكمة عليه
١٧٩	ثالثاً : أسانيد عدم الدستورية المنسوبة إلى التعيين المطعون عليهما
١٨٠	رابعاً : حيثيات الحكم
١٨٣	خامساً : الحكم وأسانيده
١٨٤	أ - الإخلال بمبدأى المساواة وتكافؤ الفرص
١٨٦	ب - حرية الرأى والانضمام إلى الأحزاب السياسية
	المبحث الثانى :
	الآثار المترتبة على أحكام المحكمة الدستورية العليا المتعلقة بالنظام الانتخابى
١٨٩	المبحث الثالث :
	تعقيبنا وتعليقنا على قضاء المحكمة الدستورية العليا فيما يتعلق بالنظام الانتخابى فى مصر والآثار المترتبة على أحكامها فى هذا الخصوص
١٩٥	

المطلب الأول :

تعقيبنا وتعليقنا على قضاء المحكمة

الدستورية العليا فيما يتعلق بالنظام الانتخابي

١٩٧ فى مصر

أولاً : الآراء المختلفة بالنسبة للنظام الانتخابي المناسب

١٩٨ لمصر

١٩٨ الفريق الأول : المؤيد للنظام الانتخابي الفردي

الفريق الثانى : المؤيد لنظام الانتخاب بالقائمة أو النظام

٢٠٠ المختلط

ثانياً : رأينا بالنسبة لأنسب النظم الانتخابية لمصر (نظام

٢٠٣ الانتخاب المختلط)

أ - إنه النظام الذى يتلاءم مع الظروف السياسية

٢٠٤ والاقتصادية والاجتماعية لمصر

ب - إن نظام الانتخاب المختلط، يتفق مع تركيبة الشعب

٢٠٧ المصرى

٢١٠ ج - إن النظام المقترح يكفل تقديم أفضل المرشحين

٢١٠ د - إن النظام الانتخابي المختلط لا يهمل المستقلين

ثالثاً : كيفية تطبيق نظام الانتخاب المختلط فى مصر ومدى

٢١٢ توافقه مع أحكام الدستور الحالى

٢١٢ أ - بالنسبة لمسألة الدستورية

٢١٤ ب - بالنسبة لكيفية تطبيق نظام الانتخاب المختلط

الصفحة	الموضوع
٢١٤	* هناك عدة طرق
٢١٤	١ - الأخذ بنظام توزيع المقاعد النيابية بين القوائم الحزبية والمستقلين بالتساوى
٢١٥	٢ - الأخذ بنظام قوائم المستقلين مع التصويت بالأفضلية أو مع إعادة ترتيب الأسماء في القائمة
٢١٦	٣ - الأخذ بنظام القوائم المفتوحة
٢١٧	٤ - الأخذ بنظام القوائم النسبية على أساس الدوائر الانتخابية وليس على أساس الدولة كلها

المطلب الثانى :

تعقيبنا وتعليقنا على قضاء المحكمة

الدستورية العليا فيما يتعلق بالآثار المترتبة

على أحكامها فى هذا الخصوص

٢١٩ أ - عدم اتساق النتيجة مع المقدمات

٢٢٠ ١ - الطبيعة الكاشفة للأحكام القضائية

٢٢٠ ٢ - بطلان تكوين المجلس منذ انتخابه

ب - عدم اتفاق ما توصلت إليه المحكمة مع ما جاء فى

المذكرة الإيضاحية من قانون المحكمة الدستورية العليا

٢٢١ بالنسبة للمادة ٤٩ منه

ج - عدم اتفاق ما توصلت إليه المحكمة الدستورية العليا مع

٢٢٢ المبادئ الأساسية والقواعد الأصولية

الموضوع

الصفحة

د - تجاوز المحكمة الدستورية العليا لدورها ولحدود

٢٢٢ اختصاصها الممنوح لها في الدستور وفي القانون

٢٢٧ خلاصة البحث

٢٢٩ قائمة المراجع

٢٣١ أولاً : المراجع العربية

٢٣١ أ - المراجع العامة والمراجع الخاصة

٢٣٣ ب - الصحف والمقالات والتحقيقات الصحفية

٢٣٥ ج - مجموعات الأحكام

٢٣٥ د - الجريدة الرسمية

٢٣٥ هـ - بيانات إعلان نتائج الانتخابات

٢٣٦ ثانياً : المراجع الأجنبية

٢٣٩ محتويات البحث